ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

القوانين الوطنية بين مخاطر الهيمنة وسيرورة الحداثة ومرجعية الأصالة

National laws between the dangers of domination of modernity and the reference of originality

الهواري نجوى *
كلية الحقوق – جامعة الجزائر1
elhaouari.nedjoua@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 12/ 12/ 2022 تاريخ قبول المقال: 01/ 03/ 2023 تاريخ نشر المقال: 19/ 03/ 2023

الملخص:
يعكس القانون حركية المجتمع فيمثل تاريخه العريق وثقافته الموروثة، لهذا السبب قطعت الجزائر مسيرة لتنظيم القوانين الوطنية أشواطا كبيرة في ظل الاحتلال من المستعمر الفرنسي وبعد الاستقلال، وفيه شهدت تحولات جذرية لتقرير مبدأ سيادة الدولة وتغيير المجتمع الجزائري وترقيته بفعل مسألة التبعية الغربية التي أثيرت بسبب ثقافة الاقتباس الحرفي من التشريع الفرنسي في جميع الميادين والذي اعتبر جزء من التشريع الوطني على حساب الموروث التقليدي مما أدى إلى حالة تصادم بين سيرورة الحداثة والرجوع إلى الأصالة الثابتة واعتبرها مصدر أصلي للقوانين الجديدة وهذا بالاعتماد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بواسطة عملية التقنين.

الكلمات المفتاحية: التبعية – الحداثة – الأصالة – القوانين – العولمة الثقافية.

Abstract:
The law reflects the dynamics of society, representing its ancient history and inherited culture, for this reason, Algeria made a march to organize national lows great strides under the occupation of the French colonialists and after independence, and in it witnessed radical transformations to establish the principle of state sovereignty and the change and promotion of Algerian society due to the issue of western dependence that was raised because of the culture of literal quotation from French legislation in all fields, which was considered part of the national legislation at the expense of the traditional heritage, which led to a state of

* المؤلف المرسل

collision between the process of modernity and a return to fixed authenticity and considered it an original source for new law and this is based on the principles of Islamic low through the legalization process.
Key words: Dependency – modernity – originally – laws – cultural – globalization.

مقدمة:

تختلف القوانين الوضعية حسب العوامل التي يتميز بها كل مجتمع له علاقة وطيدة بالحضارة والتاريخ والأعراف وكذا التطورات الحاصلة في جميع الميادين، فتصبح بذلك حتمية اجتماعية، هذا مالم تجسده الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي الذي حاول استعمال شتى الوسائل القمعية المخالفة للقانون من إهدار لحقوق الإنسان وطمس للهوية الوطنية بما فيها العادات والتقاليد والأعراف والدين من خلال الاعتماد على مختلف الطرق غير المشروعة[1]لاستبعاد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى محو اللغة العربية واستبدالها باللغة الفرنسية، والتركيز على نشر الثقافة القانونية الغربية في المنظومة القانونية الجزائرية. وبالتالي لم تستطيع التعبير عن شخصيتها وترجمة تاريخها ومقوماتها الوطنية وعروبتها ودينها الإسلامي[2] الذي يُمثل أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[3].

لكن بمجرد استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي، فلقد سعت جاهدة إلى استرجاع سيادتها الوطنية والتأكيد على أصالة القوانين لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتقيد بأصول الأعراف وبهذا تكتمل الشخصية الوطنية[4]، وتم الاعتماد على أسلوب التقنين من أجل إحداث تغييرات جذرية في المجتمع تتماشى مع العروبة والدين الإسلامي، لكن التبعية التي كانت ناجمة عن المستعمر فإنها خلفت هيمنة حقيقية وفرضت ثقافة قانونية واسعة النطاق لاسيما في مجال القانون وما نجم عنها من تأثير كبير على القوانين الوضعية من حيث الموضوع ومن حيث الترجمة الحرفية سواء بالنسبة للصياغة وكذا تحديد المصطلحات والمفاهيم[5] دون الأخذ بعين الاعتبار المخلفات المترتبة عن التبعية الفكرية والثقافية

[1] شوقي بناسي، "تأثير القانون الفرنسي والمصري على القانون المدني الجزائري"، الالتزامات نموذجا"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، عدد خاص، ع 5، 2016، للملتقى الدولي، "القانون المدني بعد أربعين سنة"، 24-25 أكتوبر 2016، ص 145.

[2] علي علي سليمان، "ضرورة إعادة النظر في القانون المدني الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 05.

[3] علي فيلالي، "مقدمة في القانون"، ط 2، موفم للنشر، 2010، ص 14.

[4] Ahmed Mahiou, « Rupture ou continuité du droit en Algérie », RASJEP, numéro spécial, 20éme année, p 132.

[5] D. Zennaki, « La fiabilité de la traduction des textes juridiques en Algérie, in Annales de l'université d'Alger, numéro spécial, 2012, p 170.

المسيطرة على تكوين القاعدة القانونية وبالتالي التخلي على الأصول الوطنية العربية والإسلامية، وظهرت مسألة الصراع بين التوجه الاشتراكي الذي يجسد الشيوعية و بين التوجه الليبرالي الذي يجسد النزعة الاستعمارية بالواقع الجزائري[1] خاصة مع انتشار العولمة الثقافية التي اعتبرت بمثابة استعمار عالمي جديد بطريقة غير مباشرة التي كان لها انعكاس سلبي على مصادر القانون التي بدورها أثرت على خصوصية المجتمع العربي المسلم وكان استهدافها بالدرجة الأولى عولمة القانون والهوية الإسلامية، حيث سعى المشرع الجزائري إلى مسايرة الحداثة[2] وتطوير التشريعات الخاصة من خلال تبني أفكار ومفاهيم جديدة لها علاقة بالمعايير القانونية الليبرالية من خلال الادعاء بأفضلية الثقافة الغربية على الثقافة الإسلامية وإفساح المجال للنظم والقوانين المستمدة على الفلسفة المادية والعلمانية التي شكلت نوع من الازدواجية المتناقضة بين أصالة العروبة والدين الإسلامي والمعاصرة في إبعاد تقنين الفقه الإسلامي عن الفكر القانوني في ظل التحرر الاقتصادي، وعليه تطرح الإشكالية: **هل يمكن للمشرع الجزائري التخلي عن الهيمنة الغربية والعولمة الثقافية في تنظيمه للمنظومة القانونية؟ وكيف يمكن الموازنة بين سيرورة حداثة الليبرالية وفي نفس الوقت الرجوع إلى تطبيق مبدأ الأصالة العربية المسلمة؟** وعليه يأتي المنهج الوصفي في مقدمة الدراسة بطريقة غير مباشرة والتركيز على المنهج التحليلي باستخدام التفسير والتقييم وفيه تم التطرق إلى خطر الهيمنة الغربية وعولمة الثقافة على القوانين الوضعية **(المبحث الأول)** وكذا إبراز حتمية التوفيق بين مسار الحداثة وإمكانية الرجوع إلى الأصالة **(المبحث الثاني)** .

المبحث الأول: خطر الهيمنة الغربية وعولمة الثقافة على القوانين الوضعية

إن مسيرة تطور القوانين الوضعية في الدول الغربية كان لها شوط طويل من الزمن عبر التاريخ لتكوينها عبر مراحل التي كانت مرتبطة بأوضاع المجتمع على حسب البيئة المناسبة لها، إلا أن الأمر يختلف في البلدان النامية التي استعارت قوانينها من التبعية الاستعمارية وجربت تطبيقاتها على مجتمعاتها دون الاعتبار إلى العلاقة التي تربط تكوين القاعدة القانونية بجذورها وأصولها، دون النظر إلى الآثار السلبية المترتبة عن تبعية القوانين الأجنبية البعيدة كل البعد عن الهوية الوطنية، مما

[1] شوقي بناسي، المرجع السابق، ص 147.

[2] الحداثة: مصطلح عالمي يمثل حركة تغيير وتجديد كل ما هو تقليدي، حيث نشأ هذا المصطلح من جذور وأصول غربية ظهرت بداياتها في العصور الحديثة مع قيام الصورة الصناعية، والتي انتقلت معالمها تدريجيا إلى العالم العربي.
انظر: عادل عبد المهدي "إشكالية الإسلام والحداثة"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص 25.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

خلق إشكالية العلاقة بين المجتمع والقانون[1] لاتصال هذا الأخير بعوامل مميزة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وهي الدين التاريخ والقيم والأخلاق وكذا العادات والأعراف...الخ، وبفضل هذه العوامل تطور القانون بفعل التطور التاريخي للفكر الإنساني[2] لتنظيم العلاقات داخل المجتمع.

وبعد الاستقلال مباشرة حاول المشرع الجزائري تغيير المنظومة القانونية بطريقة شاملة من خلال الاعتماد على الأصول الوطنية العربية والإسلامية، إلا أن التبعية الفكرية للاستعمار الفرنسي كان لها تأثير شديد على السيادة الوطنية من حيث التصورات الفلسفية والإيديولوجية الليبرالية من جانب الشكل والأسلوب والمضمون وكذا الازدواجية في اللغة التي خلقت بدورها إشكالية الترجمة الحرفية **(المطلب الأول)** ومن سلبيات التبعية أيضا ظاهرة العولمة الثقافية وانعكاساتها على القيم والأخلاق ومحاولة إبعاد مبادئ الشريعة الإسلامية لأنها في نظرهم لا تتناسب مع العصرنة والتطور العالمي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: سلبيات التبعية الثقافية الاستعمارية على القوانين الوضعية

من البديهي أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه والقانون ضروري لحفظ الكيان الاجتماعي[3] فكلما وجد المجتمع وجد القانون، فهما متلازمان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض[4] ولتكوين القاعدة القانونية لابد من الرجوع إلى حتمية الأصل أو المصدر الذي يُمثل مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والدينية فكل هذه المعطيات تقتضي وضع قاعدة قانونية[5] التي تستمد من المادة والمضمون في نفس الوقت[6] والقوانين الوضعية في الجزائر ولدت بفعل فكرة التبعية الفكرية والثقافية الاستيطانية التي كان لها تأثير عميق على المجتمع الجزائري **(الفرع الأول)** بالإضافة إلى التأثر بالعولمة الثقافية التي كان لها مخلفات في تغيير الهوية الوطنية وترسيخ الثقافة الأوروبية على القوانين الجزائرية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: القضاء على الهوية الوطنية

[1] عبد المنعم فرج الصدة، "أصول القانون"، دار النهضة العربية، مصر، د.ن.س، ص 15.

[2] شوقي بناسي، "مقدمة في الالتزامات"، دار الخلدونية الجزائر، 2018، ص 20.

[3] محمد حسن قاسم، "مدخل إلى القانون والالتزامات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 10.

[4] المقولة الرومانية المشهورة: Ubi sociatas, ubijus انظر: محمد حسام لطفي، "المدخل لدراسة القانون في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء"، القاهرة، 1994، ص4.

[5] رمضان أبو السعود، "الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني"، ط 2، مصر، 1981، ص 291.

[6] Jean louis Bergel, « théorie générale du droit », 5émé édition, Dalloz, Paris, 2012, p 46.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

لقد عرفت القوانين الوضعية العديد من المحطات المتعاقبة انطلاقا من الاحتلال الفرنسي إلى غاية الاستقلال أين وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات صعبة ومشاكل عويصة، حيث لعب الاستيطان دورًا هامًا في تغيير الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري ومحاولة ترسيخ الثقافة الأوروبية بمحاربة الدين الإسلامي وتشويه اللغة العربية وتحريف التاريخ العريق للجزائر بفعل الاستيطان الفرنسي الذي اعتبر من أخطر أنواع الاستعمار[1] على نطاق أوسع مركزًا بالتحديد على طمس الشخصية الجزائرية بالتدريج[2] باعتبار الهوية قضية محورية في المجتمعات العربية المسلمة[3] وذات طابع جدلي مستمر بين الثبات والتغير[4] فهي أشمل من الهويات المختلفة عبر العالم[5] لأنها تتضمن كل الموروثات الحضارية المكونة للسلوك الإنساني ذات الصلة بالأعراف والتقاليد والقيم والأخلاق والتراث وكذا التاريخ[6].

ولهذا تعرضت القوانين الوضعية للغزو الفكري والثقافي الغربي بعدة أساليب مباشرة وغير مباشرة منها:

1- محاربة تعليم اللغة العربية بمختلف السبل: باعتبارها العنصر الأساسي لمكونات الهوية ومرآة للثقافة العربية الإسلامية مصدرها القرآن الكريم، تعاليمها ذات طابع أخلاقي تحمل في طياتها أبعادًا تاريخية ودينية وثقافية لأنها تتميز بثوابت راسخ[7].

وعلى هذا الأساس تأثرت هذه القوانين بدءا بمحاربة اللغة العربية لغة المجتمع وأساس العروبة وجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا أرضا ولغتا وثقافتا وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية[8] وكذا

---

[1] عبد الملك خلف التميمي، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي"، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي"، عالم المعرفة، د.ن.ب، 1983، ص 139.

[2] الهوية الوطنية: تبنى على مرتكزات أساسية مُمثلة في الدين واللغة والتاريخ، فهي تتضمن مكونات ثابتة كالدين واللغة، بينما العادات والتقاليد والأعراف فهي مكونات قابلة للتغيير، انظر: حاسم محمد، "مفهوم الهوية الوطنية، محاولة في التعريف الوظيفي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 44، 2006، ص 87.

[3] الحاج دواق، "الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع"، سلسلة الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 2016، ص 26.

[4] Triki Fathi, « La stratégie de l'identité », édition Arcantéres, 1998, p 32.

[5] الهوية الشخصية – الهوية الجماعية – الهوية القومية – الهوية العرقية ...الخ.

[6] خديجة بن وزة، "العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 05، 2018، ص 82.

[7] عبير بسيوني رضوان، "أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية"، دار السلام، مصر، 2012، ص 87.

[8] عبد القادر حلوش، "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر"، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 66.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

السيطرة على جميع مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، وغلق كل أبواب التدريس[1] لهذه اللغة التي تعتبر في نظرهم لغة لا قيمة لها في العالم، والدليل على ذلك انتشار الجهل والأمية والتخلف.

2- تهميش القيم الأخلاقية والدينية: من خلال تشويه روح الإسلام والتشكيك في العقيدة ومبادئ الشريعة الإسلامية التي كان لها تأثير سلبي على الثقافة الإسلامية وتغييرها بالطابع الثقافي والفكري الأوروبي في جميع مجالات الحياة خاصة على القواعد القانونية التي افتقدت الدين والعروبة والدليل على ذلك إخضاع كافة النشاطات الدينية للرخص المسبقة بما في ذلك إلغاء الأملاك الوقفية وكذا هدم المساجد والزوايا مع استبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي على أصوله[2] باعتباره جزء لا لا يتجزأ من هوية الشعب الجزائري وتم استهدافه كأداة للضغط على التعاليم الإسلامية والتحرر من القيم والأخلاق، فجعلوا من الدين الحنيف على أنه رجعي ولا يتماشى مع العلم ومتطلبات الحياة العصرية. حيث استعملت كسلاح فعال لطمس مورثات الحضارة الإسلامية[3].

الفرع الثاني: مخلفات الثقافة القانونية الأوربية

لقد قررت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال تغيير المنظومة التشريعية المورثة والقيام بجزأرة القوانين التي كانت سائدة أثناء الحقبة الاستعمارية من خلال سعي المشرع بوضع قوانين جديدة في إطار الإصلاحات الجذرية، بما يتفق مع طموحات الشعب من قيم ذات أصل عربي إسلامي[4] واسترجاع ثقافته الأصيلة المرتبطة بالدين الإسلامي والعروبة.

كما رافقت عملية الجزأرة الجهاز القضائي والأجهزة الإدارية والتعليم والإقرار بتعميم التعريب، لكن مع الإبقاء على اللغة الفرنسية التي كانت تعكس التقليد المدني الفرنسي وبالتالي أصبحت هناك

---

[1] – مرسوم 18 أكتوبر 1892 يقضي بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الحكومة الفرنسية.
- قانون 24 ديسمبر 1904 يقضي بعدم السماح لأي معلم بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة.
- قرار 8 مارس 1938 ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ويمنع تدريسها في المدارس.
انظر: عبد القادر حلوش، "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر"، المرجع السابق، ص 66.

[2] يحي بوعزيز، "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية"، 1930-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ص 45.

[3] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 67 وما بعدها.

[4] Khalfoune, Taher, « le domaine public en droit Algérien, réalité et fiction », Edition l'Harmattan, paris, 2004, p 9.

هيمنة اللغة الفرنسية[1]واعتبرت المترجم الأساسي للنصوص القانونية، مما دفع بالكثير إلى القول إن الجزائر غيرت المشرع لكنها لم تغير التشريع[2]،هذا ما أدى إلى خلق هوة متسعة بين المؤيدين والمتأثرين بروح اللغة الفرنسية والأقلية المؤيدة للغة العربية[3] بالرغم من الإقرار بجزأرة القانون الجزائري من القانون الفرنسي[4].

من هذا المنطلق ظهرت إشكالية الازدواجية اللغوية من خلال صياغة القوانين باللغة الفرنسية وترجمتها إلى اللغة العربية بسبب التأثّر العميق للفكر والثقافة الفرنسية المخالفة بطبيعة الحال لتصورات الفكر العربي الإسلامي نظرا لعلاقته باللغة العربية اللغة الرسمية، بالإضافة إلى اللغة القانونية التي تبقى جزء من القاعدة[5] التي ترجمت حرفيا شكلا ومضمونا، الأمر الذي أثار صعوبات في سوء التفسير والتأويل وخاصة أن اللغة القانونية تدخل في إطار لغة المشرع والقاضي ورجال القانون التي تتطلب التخصص والاحترافية [6]ولا شك أن الترجمة هي عملية تتم بين لغتين أين يقوم المترجم بتحويل اللغة الأصلية langue source إلى لغة الهدف langue cible[7]وهذا مالم يتقيد به المشرع في القوانين الوضعية، بل اعتمد على الترجمة الحرفية ربما لسهولتها وكسب الجهد والوقت دون التمعن في لغة القانون والتحكم في المصطلحات والدقة في الفهم والتعمق في خصوصية هذا النوع من اللغات، مما أثر على جودة الترجمة من حيث الغموض التعارض والاختلاف في المصطلحات القانونية نظرا لدقتها والخطأ في ترجمتها من اللغة المصدر إلى اللغة المتحول إليها فهي تتطلب المعرفة القانونية والوضوح والإيجاز والدقة في ترجمة المصطلحات والمفاهيم التقنية[8] باعتبار الترجمة القانونية تقتضي البحث في اللغة القانونية الهادفة لتوازن المصطلح المراد ترجمته إلى اللغة

[1] محمد هشام بن شريف "إشكالية الترجمة القانونية"، دراسة الترجمة في العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2017، ص 125.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

[3] المرجع نفسه، ص 130.

[4] Ali Benchneb, « Le droit Algérien des contrats », AJED, 2011, p 23.

[5] محمد كمال شرف الدين، "خواطر حول مكانة القانون المدني الجزائري في منظومة المدونات العربية" في الملتقى الدولي: القانون المدني بعد أربعين سنة 24-25 أكتوبر 2016، منشور بحوليات جامعة الجزائر، العدد 05، 2016، ص 223.

[6] محمد هشام بن شريف، المرجع السابق، ص- ص 125-130.

[7] شوبني أمينة، "مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 43.

[8] Claude Boquet, « la traduction juridique, fondement et méthodes », de Boeck, Paris, 2008, p 5.

الأصل[1].

المطلب الثاني: سيطرة العولمة الثقافية على المنظومة القانونية

عرفت دول العالم في الحقب الأخيرة هيكلا عالميا حديثا ظهرت أثاره تدريجيا في جميع المجالات التي تجسدت في الواقع بشكل رهيب، وكان لها مخاطر عميقة على ثقافة الأمة العربية المسلمة بما فيها الجزائر التي تأثرت بدورها بهذه العولمة المتعددة الأبعاد منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية هذه الأخيرة فإنها تشكل من أخطر أنواع العولمة، فهي بمثابة استعمار عالمي جديد بطريقة غير مباشرة وحديثة الطرق[2]،استعملت فيها الهيمنة الخطيرة التي كان لها انعكاس سلبي على مصادر القانون التي بدورها أثرت على خصوصية المجتمع العربي المسلم **(الفرع الأول)** من خلال التركيز على مساوئ العولمة الثقافية التي استهدفت عولمة القانون والهوية الإسلامية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: خطورة انتشار العولمة الثقافية

لقد تعرضت الأمة العربية المسلمة خلال السنوات الأخيرة إلى مجموعة من التحديات العالمية القائمة على العولمة بأبعادها المختلفة وخاصة بعدها الثقافي المُحمل بالتحررية الرأسمالية المخالفة تماما للتعاليم الإسلامية، حيث اعتبرت من المفاهيم المعاصرة[3] التي أصبحت في إطار العالمية وفي حضارة واحدة وكذا ثقافة موحدة[4] دون أخذ الاعتبار للاختلاف الديني والثقافي والعرقي، فهي تقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع والابتكار والتركيز بالأخص على فكرة التدويل ومحاولة تهميش الثقافات والقيم والحدود الجغرافية[5] القائمة في العالم[1]ولم تعد العولمة محصورة في

---

[1] جمال بدري، "الترجمة القانونية"، بحث عن تكافؤ المصطلحات، مقال يوم دراسي: المصطلح القانوني،" لغة علمية وواقع قانوني"، مجلة بحوث، عدد خاص، 2017، ص –ص 66-91.

[2] محمد عمارة، "مستقبلنا بين العولمة الإسلامية والعولمة الغربية"، دار النهضة، مصر، 2001، ص 235.

[3] ظهرت العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ارتباطها بكلمة Global بمعنى العالمية أو الدولية وسميت أيضا بالكونية أو الكوكبة نظرا لتوسع دائرة العولمة لتشمل جميع المجالات، انظر: الفتلاوي سهيل حسين، "العولمة وأثارها في الوطن العربي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 40.

[4] أحمد عزت السيد، "انهيار مزاعم العولمة"، اتحاد الكتاب، دمشق، 2000، ص 12.

[5] ظاهرة العولمة تقوم على فكرة التدويل أي الاعتماد المتبادل بين الدول لمختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية والثقافية بطبعة واحدة وشاملة لجميع شعوب العالم وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة على العالم في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وعلى رأسها عولمة القانون بلا حدود مستهدفا خصوصية المجتمع العربي المسلم في دينه وثقافته ولغته وكذا تاريخه، انظر: "أبو زعرور محمد سعيد، "العولمة"، دار البيادي، الأردن، 1998، ص– ص 13-14.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

نطاق التجارة والاقتصاد بل تجاوز هذا المفهوم إلى الثقافة والفكر وخصوصية المجتمع التي أصبحت الأكثر انتشارا والأخطر إثارة للجدل والنقاش نظرا لارتباط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التوحيد الثقافي للعالم[2].

فبرغم من اعتماد هذا النوع من العولمة إلى العديد من الإنجازات الكبيرة في ظل رقي التكنولوجيا التي من الضروري الاستعانة بها والاستفادة من وسائلها المعاصرة والسريعة، لكن السؤال المطروح يتمثل في كيفية الاستناد إلى ثقافة ليس لها حدود ولا قيود فهي تشكل هيمنة استعمارية بطابع ثقافي جديد[3] لهدف استبدال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية لا علاقة لها بالواقع الجزائري وشخصيته الأصلية بل تبني توجهات جديدة تحمل في طياتها تصورات الفلسفة الليبرالية المجسدة لأفكار المستعمر والتعمد لمخالفة أصول الدين الإسلامي ومعارضة أحكام الشريعة الإسلامية التي من شأنها خلق صراع حاد بين الأصالة والعصرنة الذي لا يتماشى مع الوحدة الوطنية بسبب الابتعاد عن جوهر الأصالة خاصة فيما يتعلق بصياغة القوانين[4] التي من الممكن عدم تناسبها مع البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري باعتبار الثقافة القانونية الوطنية خطاب قانوني يجمل في طياته مفاهيم واقعية وتاريخية[5] متمايزة عن القوانين الأجنبية التي كان لها تأثير رهيب بفعل العولمة التي زعزعت ثوابت الأنظمة القانونية[6] فكانت ثمرة تعاون متعددة الأطراف[7] في إطار ما يسمى بتحديث القوانين.

الفرع الثاني: مخاطر عولمة القوانين الوطنية

في ضوء التغييرات والتطورات الهائلة التي تجتاح العالم بلا قيود تحت اسم العولمة وما نتج عنها من تحديات على جميع المستويات خاصة الثقافية والتي تُمثل أكثر هذه التحديات والأخطر على الهوية العربية المسلمة باعتبارها تصور فكري أمريكي على أساس الغزو الثقافي لمحاربة تعميم نموذج ثقافي

---

[1] خليل نوري مسيهل العاني، "الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية"، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العراق، 2009، ص 119.

[2] الفتلاوي سهيل حسين، المرجع السابق، ص 41.

[3] أبو زعرور محمد سعيد، المرجع السابق، 15.

[4] شوقي بناسي، المرجع السابق، ص 148

[5] Catherine Haguenau Moizard, « Introduction au droit comparé, Dalloz, paris,2018, p 71.

[6] نوح عبد الله، "بناء المنظومة القانونية للدول الفتية بين تقليد المستعمر والأصالة القانونية"، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 01، 2014، ص 47.

[7] شهيدة قادة، "أثر استزراع القوانين الأجنبية على الثقافة القانونية الوطنية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، عدد خاص، المجلد 35، للملتقى الدولي "مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة"، 11 أفريل 2021، ص 26.

غربي في ظل ثورة الاتصالات وشبكة المعلومات التي تعد من أهم قوى الدفع للعولمة من خلال التأثير على المفاهيم والقيم وكذا التحكم في سلوك الأفراد وفق استراتيجيات الدول الرأسمالية[1] التي يتم فيها إعادة حدود الدولة لتتخطى إلى غيرها من الدول الأخرى في المجتمع الدولي، فتتنوع بذلك العلاقات وتلغى الحدود وتصبح ظاهرة دولية تقوم بخرق كل ثقافات وقوانين العالم المستهدفة للعقل والفكر ،ومنه يعكس هذا التحول الثقافي إلى سلعة يتم تبادلها في العالم بكل سهولة بين الشعوب[2] فتصبح مصدر للتناقض الفكري والأخلاقي[3] من أجل السيطرة على الهوية الوطنية والقضاء على الضوابط الأخلاقية والدينية[4] لغرض توحيد القوانين المشتركة وتحويلها إلى العالمية وبالتالي العزل التام عن الدين الإسلامي عن مجالات الحياة وجعله مقتصرًا على العلاقة الروحية بين الفرد وربه[5].

بالطبع نجد أن القانون بحاجة ماسة إلى التجديد الموافق للمستجدات التكنولوجية المعاصرة، لكن لا يكون ذلك على حساب الانتماء الثقافي والخصوصية التي تميز المجتمع الإسلامي عن غيره من المجتمعات من عقيدة ولغة وتاريخ...الخ.

وعليه لا يمكن الانفتاح على العالم العربي بلا وعي ولا ثوابت فتجعله تفكير عقيم مادي تقليدي لا يستطيع فرض مقوماته وقدراته على الإبداع[6].

إذن البعد الثقافي يحمل في طياته الكثير من الآثار السلبية منها محو الهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية المسلمة وتحطيم القيم التراثية والخصوصية الشخصية[7] وطمس كل الثوابت الدينية والفكرية واللغوية التي هددت اللغة الأصلية وحل محلها لغة دخيلة تمتلك كل مقومات القوة والسيطرة على القوانين الوطنية التي تمثل امتداد للاستعمار التقليدي القديم[8]الذي يرتكز على احتلال العقل والتفكير

[1] شدود ماجد، "العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها"، مطبعة اليازجي، دمشق، 1998، ص –ص 10–11.

[2] علاء ناصر، "العولمة والتحدي الثقافي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 5، 2014، ص 173.

[3] طشطوش هايل عبد المولى، "العولمة تأثيرات وتحديات" دار الكندي، الأردن، 2007، ص 46.

[4] بهاء الدين حسين كامل، "الوطنية في عالم بلا هوية"، دار المعارف، مصر، 2003، ص –ص، 62 –63.

[5] إسماعيل علي محمد، "العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها"، ط 2، دار تنوير للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 13.

[6] إسماعيل علي محمد، المرجع نفسه، ص 14.

[7] الزقزوق محمود حمدي، "الإسلام في عصر العولمة"، مكتبة الشروق، 2001، ص– ص 18–19.

[8] اللغة العربية: تحظى بمكانة مرموقة بين لغات العالم فهي اللغة الأم لسكان العرب واللغة الثانية لسكان العالم الإسلامي، انظر: نسيمة حيفري، "العولمة الثقافية وأثارها على هوية الشعوب العربية"، المؤتمر الدولي الثامن"، "التنوع الثقافي"، طرابلس، 21–23 ماي، 2015، ص–ص 04–50.

والسلوك والمعرفة[1] من أجل إزالة كل معالم الأصالة فينتج عن ذلك الشعور بفقدان الانتماء والوقوع في تضارب بين ثقافتين متناقضين.

بالرغم من إقرار مبادئ الشريعة الإسلامية بالتعددية الثقافية والفكرية، وأيضا الحرية في الدفاع عن الخصوصية[2]، وبهذا تستطيع الأصالة مواجهة خطر العولمة على المجتمع وعلاقته بتشريع القوانين باعتبارها شريعة ذات أسس عقائدية وأخلاقية متينة.

المبحث الثاني: القوانين الوضعية بين الحداثة الغربية والأصالة العربية

شهد العالم المعاصر حداثة في القوانين الوضعية وظهور مهم للقواعد الخاصة في تنظيم العلاقات[3] لكن لكن ما تُبع في ذلك هو توسع الهيمنة الغربية على المنظومة القانونية الأصلية بفعل حداثة التوجهات الجديدة التي وقعت في تضخم تشريعي من حيث الكم والنوع[4]على عكس التشريعات الغربية التي وسعت من حركة التقنين وفق مناهج جديدة تشمل التشريع والتنظيم في نفس الوقت، ذلك من حيث تكييفها مع المستجدات لتحقيق الأمن القانوني[5]وعلاقته بدور الاجتهاد القضائي لإيجاد الحسم المناسب للتطور المتسارع في إطار انتشار ظاهرة العولمة والتكنولوجيا والرقمنة الإلكترونية، من خلال الاعتماد على الكثير من القواعد القانونية المقارنة والمعاصرة خاصة القانون المصري المتأثر بالقانون الفرنسي **(المطلب الأول)** لكن بالمقابل هذا لا يمنع من إظهار مكانة الشريعة الإسلامية كنظام قانوني متميز ومستقل يمكن تطبيقه ضمن المنظومة القانونية الجزائرية، غير أن المكانة الفعلية للشريعة الإسلامية تبقى محل إشكال نظرا لغموض الأصالة **(المطلب الثاني)**.

[1] نسيمة حيفري، المرجع نفسه ص 07.

[2] سيار الجميل، "العولمة والمستقبل" استراتيجية تفكير، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 97.

[3] محمد سبيلا، "مدارات الحداثة"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 123.

[4] عبد الوهاب المسيري، "دراسات معرفية في الحداثة الغربية"، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 37.

[5] يعتبر مبدأ الأمن القانوني مدلول مرتبط بدولة القانون وتتمثل وظيفته في تأمين النظام القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية الشكلية والموضوعية ضمن متطلبات الاستقرار القانوني، انظر: بلخير محمد أيت اعودية، "الأمن القانوني ومقوماته في القانون الجزائري"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص- ص 20-21.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

المطلب الأول: سيطرت الفكر القانوني اللاتيني على القوانين الوطنية

يُعبر النظام القانوني[1]لأي شعب ثقافته وقيمته الحضارية والتاريخية الخاصة به[2]غير أنها عرفت تأثيرًا وتأثرًا واسعًا بين الثقافة الأوربية والثقافة العربية الإسلامية وذلك بإدخال تغييرات وتعديلات وترجمتها إلى اللغة العربية بفعل القوانين الموروثة التي اعتبرت المنهج القانوني الوحيد المسيطر على القوانين الوطنية **(الفرع الأول)** مع الاعتماد على أحكام القانون المصري بدرجات متفاوتة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تجسيد قوة التأثير الغربي على المنظومة التشريعية

في الأونة الأخيرة حظيت عصرنة القوانين باهتمام بالغ نظرا للمتغيرات التي شهدها العالم وانحصر على ضرورة تجاوز الحواجز والقيود الاجتماعية من أجل التقدم والازدهار في ظل المعاصرة التي تُعد استعارة للثقافة السائدة والمهيمنة في إطار اقتصاد السوق والتجارة الدولية وما تحمله من حداثة[3] التي تعتبر من المصطلحات التي جاءت بها الثقافة القانونية الغربية لتتداول عبر الثقافة العربية والإسلامية في جوهرها، وبالتالي فهي دخيلة عن القيم الأصلية للمجتمع لغرض تقرير هوية منفتحة ومتجددة لا علاقة لها بالمواطنة[4] وبهذا فكل مساس بالهوية الثقافية فهو مساس بالوطن والأمة[5].

فالحداثة هي أمر ضروري لما تقدمه من منهج فكري له مميزاته الخاصة التي تميزه الذي يسعى إلى تغيير واقع الحياة بما يتفق مع ما يطرحه الفكر القانوني الحديث وهذا لصياغة الحياة الاجتماعية وفق معطيات العصر الجديد، لكن ليس على حساب الهوية الثقافية والقيمة الإسلامية.

حيث كان لتقنين نابليون الأثر الكبير على القوانين بالأخص القواعد العامة، حتى أطلق عليه البعض "عصر التقنين" [6] وما ساهمت به المدارس القانونية في تطور حركة التقنين وإثرائه، وعليه أصبحت القوانين الوطنية تُمثل ثقافة غربية لا ثقافة قانونية إسلامية تستمد أحكامها الموضوعية من منهجية التقنين اللاتيني[7] الذي يتبنى النزعة الليبرالية[8] التي تقوم بإرغام المجتمعات على تبني الحرية والاستناد

---

[1] Santi Romano, « l'ordre juridique », Dalloz, Paris, 2002 p 25.

[2] Philippe jestaz, « le droit », 9éme édition, Dalloz, Paris, 2007, p 2.

[3] فتحي التريكي، رشيدة التريكي، "حقيقة الحداثة"، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1992، ص 9.

[4] عادل عبد المهيدي، "إشكالية الإسلام والحداثة"، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 105.

[5] محمد سيلا، "نقد الحداثة"، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1992، ص 26.

[6] مصطفى الرافعي، "تاريخ التشريع والقواعد القانونية"، ط 1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993، ص 18.

[7] غسان رجاج، "الوجيز في القانون الروماني والشريعة الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 146.

[8] أشرف منصور، "الليبرالية الجديدة، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008، ص 23.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص: 1532 - 1551

والاستناد إلى ثقافة الحداثة على النمط الغربي، وبالفعل ظهرت أثارها في الفكر القانوني وتجسدت في التشريعات الوطنية.

الفرع الثاني: تأسيس القوانين الوطنية على الحداثة الأجنبية

تعتبر الحداثة من الأزمنة الجديدة التي تُظهر ملامح المجتمع الحديث المتميز بدرجة معينة من التقنية والعقلانية والتفتح في إطار ما يسمى بالنهضة الأوروبية التي جعلت من المجتمعات المتطورة صناعيا تحقق مستوى عال من التقدم مما مكنها من غزو المجتمعات الأخرى[1]، ومن هنا يرتبط التأثير العربي بالحداثة الغربية من خلال تطور الفكر القانوني الذي أصبح بوصفه الأصل والمصدر للتشريعات الوطنية باستثناء الأحوال الشخصية الذي يُمثل تكييف مع معطيات تاريخ المجتمع الجزائري وتقاليده فتخلله التقليد والاقتباس الحرفي من منظور ذاتي وأدى إلى خلق صراع بين التوازن للثوابت المميزة للهوية الوطنية والعناصر القابلة للتحول[2]باعتبار الهوية تتضمن مكونات ثابتة وأخرى قابلة للتغيير إذ يُمثل الدين واللغة من الثوابت الراسخة، بينما تكون المكونات الأخرى من عادات وقيم وطرق تفكير قابلة للتغيير في الشكل الإيجابي الذي تحدده حركية المجتمع وتفاعله مع محيطه الخارجي.

لكن في الواقع ما زال الفقه القانوني الجزائري يقوم بدور النسخ للنموذج الفرنسي الذي أصبح المرجعية للمشرع الجزائري في أغلب مجالات القانون الذي خلق إشكالية الموازنة بين التبعية القانونية ومعيار الأصالة في التشريع الجزائري[3]،مما استحال تشكيل منظومة قانونية وطنية مبنية على الحفاظ بأصالة الدين الإسلامي والأعراف، بالمقابل مسايرة الحداثة فيما يخص المجالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار القانوني من خلال التوفيق بين الواقع الثقافي للمجتمع وبين التطورات الحاصلة.

المطلب الثاني: تعزيز مكانة الشريعة الإسلامية على مستوى التشريع

تصنف الشريعة الإسلامية ضمن الأنظمة القانونية المهمة لأنها تشمل نظام للدين والدنيا[4] وتنبثق من العقيدة الإسلامية لتنظيم حياة الفرد وحياة الأمة من أجل تحقيق مصالح العباد ودرع المفاسد عنهم فهي تركز على دور الأحكام المستمدة من الكتاب والسنة وما أجمع عليه الاجتهاد الفقهي، في حين التشريع العربي ارتكز على مبدأ الحرية لبناء الهيكل الاجتماعي الذي كان محوره التشريع، ومن ثم لم يجعل

[1] محمد سبيلا، مدارات الحداثة، المرجع السابع، ص 123.

[2] طه عبد الرحمن، "الحداثة والمقاومة"، معهد المعارف الحكمية، بيروت، 2007، ص 20.

[3] Ahmed Mahiou, op. cit, p 122.

[4] عبد الكريم زيدان، "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، دار عمر بن الخطاب للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 285.

الشريعة الإسلامية هي المحور الرسمي الذي تُؤسس عليه التشريعات الوطنية **(الفرع الأول)** بل بالعكس هناك الكثير من الدول الغربية التي استمدت من أحكام الشريعة الإسلامية في تشريعاتها باعتبارها شريعة خالدة بسبب قابليتها للتطور والتزامن مع المستجدات **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الاعتراف المحدود لمصدرية الشريعة الإسلامية

إن التبعية القانونية هي الغالبة في القانون الجزائري فكانت معظم القوانين مقتبسة من التشريع الفرنسي التي اعتبرت كمصدر رسمي، بينما اعتبرت الشريعة الإسلامية المصدر الاحتياطي بالرغم من إقرار المواثيق الأساسية للثورة التحريرية التي وضعت أسس السيادة الوطنية والمبادئ التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية بهدف إقامة نظام سياسي اقتصادي مبني على مبدأ العدالة الاجتماعية، لكن مع تعديل دستور 1989 فإنه كرس التغيير الجذري لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى النظام الرأسمالي ثم الليبرالي بفعل اقتصاد السوق والعولمة واستحدث المشرع ترسانة قانونية اقتصادية فرنسية باستثناء قانون الأحوال الشخصية الذي يُمثل خيار الأصالة القانونية الذي اعتبر الأكثر ارتباطا بالدين الإسلامي[1] الذي يُمثل إحدى مقومات الهوية الوطنية، وفيه اعتبرت مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرسمي الاحتياطي الذي يرجع إليه القاضي عند عدم وجود المصدر الرسمي الأصلي وهو التشريع حسب المادة الأولى من القانون المدني[2] وفي هذه الحالة لا يلجأ إليها القاضي إلا في حالة عدم وجود نص تشريعي وفي حالة لجوء إلى الشريعة الإسلامية فإنه يطبقها ليس باعتبارها قواعد دينية، بل باعتبارها قواعد قانونية شأنها شأن التشريع.

الفرع الثاني: محاولة تقنين الفقه الإسلامي على نسق القوانين الوضعية

يُعرف التقنين على أنه عبارة عن جمع للقواعد الخاصة بفرع من فروع القانون في شكل مواد بعد تبويبها وترتيبها في مدونة واحدة وبعد ذلك يتم إصداره على شكل قانون تفرضه الدولة عن طريق الهيئة التي تملك سلطة التشريع[3].

أما عن مقصود التقنين للفقه الإسلامي فهو يشمل صياغة الأحكام الشرعية في عبارات إلزامية لأجل إلزام القضاة بالحكم بها[4]، غير أن الإشكال المطروح في تقنين الأحكام الشرعية ذات الطابع الإلزامي

[1] مناصرية مصطفى، "ثنائية الأصالة والحداثة في قانون الأسرة الجزائري"، دراسة حول التعديلات التي تضمنها الأمر 05-02"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018. ص- ص 174-176.

[2] بناسي شوقي، المرجع السابق، ص 320.

[3] محمد زكي عبد البر، "تقنين الفقه الإسلامي، المبدأ والمنهج". ط 2، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1986، ص 21.

[4] عبد الرحمن بن سعد بن علي الششيري، "حكم تقنين الشريعة الإسلامية"، دار الصميعي، الرياض، 2007، ص 15.

الذي يُعد من خصائص القاعدة القانونية وبالتالي بقيت فكرة الجمع والتوحيد للتقنين بعيدة عن التطبيق، بالرغم من تميز الاجتهاد الفقهي بمسايرة المتغيرات من حيث الزمان والمكان، ومع ذلك أصبحت مسألة تقنين أحكام الفقه الإسلامي من النوازل التي تتطلب مجهودات واسعة، وقد ثار بشأنها اختلاف كبير بين العلماء والفقهاء المتقدمين والمتأخرين[1]بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي أدى إلى تحييد الشريعة الإسلامية ويرفض تقنينها في المجال الذي يقتصر على القانون الخاص، وفيه تطبق إلا الأصول الكلية للشريعة دون المسائل التفصيلية التي ليست محل خلاف بين الفقهاء باعتبار الإسلام يُعد أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري، وبالتالي لا يمكن التحدث عن الأصالة التي تُمثل العروبة والإسلام ولن تتحقق إلا بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية فهي تُعبر عن الهوية الوطنية التي لن تكون إلا بالاستناد إلى قواعد الفقه الإسلامي بجميع مبادئه ومحاولة صياغة القوانين الوطنية خاصة منها القوانين المدنية إلى تقنين الشريعة الإسلامية مع التأكيد على مسايرة العصر فبذلك تتحقق عالمية الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

لقد أثيرت مسألة التبعية للقوانين الوطنية من التشريع اللاتيني الذي خلف الكثير من النقاشات والاختلافات ضمن المجتمعات العربية المسلمة التي عاشت حالة من التصادم والانفصام نتيجة الصراع الفكري والقانوني الطي اعترض إشكالية التوفيق بين المحافظة قدر الإمكان على الموروث التقليدي لأصالة المجتمع الجزائري وبين الاقتباس الحرفي من القوانين الغربية لبناء دولة حديثة ومسايرة التطور القانوني وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار لقابلية المجتمع لها.

وبالتالي أصبح تقنين الفقه الإسلامي أمر واقع في ثقافة المجتمع العربي المسلم وهذا ما ظهر من خلال الجهود التي بذلها رجال الفقه في العالم العربي في مجال الاقتباس من أحكام الشريعة الإسلامية ومع ذلك لا تزال الصراعات عبر تيارات مختلفة ومتباعدة الأهداف، رغم أن الهدف المنشود هو الإصلاح التشريعي الذي يعتبر جزء من النهوض والازدهار لدولة حديثة.

وعليه من بين التوصيات المتوصل إليها:

- ضرورة الابتعاد عن محاكاة القوانين الغربية، والتزام المشرع بعدم تجاوز النصوص الشرعية القطعية والثابتة والصالحة لكل زمان ومكان.

[1] عبد الرحمان بن سعد الششيري، "حكم تقنين الشريعة الإسلامية"، ط 3، مكتبة الرضوان، مصر، 2019، ص 65.

- لابد من تكريس مجهودات تقنين الفقه الإسلامي في الميدان من خلال ترتيبه وتبويبه بشكل مماثل للتقنيات الحديثة على شكل مواد قانونية منظمة خاصة فيما يتعلق بتوحيد الأحكام الفقهية لتسهيل مهمة القاضي لرجوع إليها دون عناء.
- يجب توسيع مجالات التقنين لتجاوز المعاملات المدنية والأحكام الجنائية وأحكام الأسرة إلى الاهتمام بقواعد الاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار بما يحقق المقاصد الشرعية وعلى الأقل إمكانية التوفيق بين الأصالة والحداثة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- أبو زعرور محمد سعيد "العولمة"، دار البيادي، الأردن، 1998.
2- أحمد عزت السيد، "انهيار مزاعم العولمة"، اتحاد الكتاب، دمشق، 2000.
3- إسماعيل علي محمد، "العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها"، ط 2، دار تنوير للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
4- أشرف منصور، "الليبرالية الجديدة، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008.
5- بلخير محمد أيت عودية، "الأمن القانوني ومقوماته في القانون الجزائري"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
6- بهاء الدين حسين كامل، "الوطنية في عالم بلا هوية"، دار المعارف، مصر، 2003.
7- الحاج دواق "الدين والهوية بين طبق الانتماء وسعة الإبداع"، سلسلة الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 2016.
8- خليل نوري ميسهل العاني، "الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية"، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العراق، 2009.
9- رمضان أبو السعود، "الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني"، ط 2، مصر، 1981.
10- الزقزوق محمود حمدي، "الإسلام في عصر العولمة"، مكتبة الشروق، 2001.
11- سيار الجميل، "العولمة والمستقبل"، استراتيجية تفكير، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

12- شدود ماجد، "العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها"، مطبعة اليازجي، دمشق، 1998.
13- شوقي بناسي، "مقدمة في الالتزامات"، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
14- طشطوش هايل عبد المولى "العولمة تأثيرات وتحديات" دار الكندي، الأردن، 2007.
15- طه عبد الرحمن ، "الحداثة والمقاومة" معهد المعارف الحكمية، بيروت، 2007.
16- عادل عبد المهدي، "إشكالية الإسلام والحداثة"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
17- عادل عبد المهيدي، "إشكالية الإسلام والحداثة"، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
18- عبد الرحمان بن سعد بن علي الششيري، "حكم تقنين الشريعة الإسلامية" ط 3، مكتبة الرضوان، مصر، 2009.
19- عبد الرحمن بن سعد بن علي الششيري، "حكم تقنين الشريعة الإسلامية" دار الصميعي، الرياض، 2007.
20- عبد القادر حلوش، "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر"، دار الأمة، الجزائر، 1999.
21- عبد الكريم زيدان، "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية"، دار عمر بن الخطاب للطباعة والنشر، مصر، 2001.
22- عبد الملك خلف التميمي، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي"، عالم المعرفة، د، ن، ط، 1983.
23- عبد المنعم فرج الصده، "أصول القانون"، دار النهضة العربية، د.ن.س، مصر.
24- عبد الوهاب المسيري، "دراسات معرفية في الحداثة الغربية"، دار الشروق، القاهرة، 2006.
25- عبير بسيوني رضوان "أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية"، دار السلام، مصر، 2012.
26- علي سليمان، "ضرورة إعادة النظر في القانون المدني الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
27- علي فيلالي، "مقدمة في القانون"، ط 2، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

28- غسان رباح، "الوجيز في القانون الروماني والشريعة الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
29- فتحي التريكي، رشيد التريكي، "حقيقة الحداثة"، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1992.
30- الفتلاوي سهيل، "العولمة وأثارها في الوطن العربي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
31- محمد حسام لطفي، "المدخل لدراسة القانون في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء"، القاهرة، 1994.
32- محمد حسن قاسم، "مدخل إلى القانون والالتزامات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
33- محمد زكي عبد البر، "تقنين الفقه الإسلامي"، المبدأ والمنهج، ط 2، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1986.
34- محمد سبيلا، "نقد الحداثة"، ترجمة أنور معيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1992.
35- محمد سيلا، "مدارات الحداثة"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.
36- محمد عمارة، "مستقبلنا بين العولمة الإسلامية والعولمة الغربية"، دار النهضة، مصر، 2001.
37- مصطفى الرافعي، "تاريخ التشريع والقواعد القانونية"، ط 1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993.
38-يحي بوعزيز، "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية"، 1930-1954"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- محمد هشام بن شريف، إشكالية الترجمة القانونية، دراسة الترجمة في العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2017.
2- شويني أمينة، مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2017.

ثالثا: المقالات

1- جمال بدري، "الترجمة القانونية"، مجلة البحوث، عدد خاص، 2017.
2- حاسم محمد، "مفهوم الهوية الوطنية، محاولة في التعريف الوظيفي"، مجلة الجوار المتمدن، العدد 44، 2006.

3- خديجة بن وزة، "العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة" مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع العدد 05، 2018.
4- شهيدة قادة، "أثر استزراع القوانين الأجنبية على الثقافة القانونية الوطنية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، عدد خاص، المجلد 35، 2021.
5- شوفي بن ناسي، "تأثير القانون الفرنسي والمصري على القانون المدني الجزائري"، الالتزامات نموذجا، مجلة حوليات الجزائر1، عدد خاص، العدد 05، 2016.
6- علاء ناصر، "العولمة والتحدي الثقافي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 05، 2014.
7- محمد كمال شرف الدين، "خواطر حول مكانة القانون المدني الجزائري في منظومة المدونات العربية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 05، 2016.
8- مناصرية مصطفى، "ثنائية الأصالة والحداثة في قانون الأسرة الجزائري، "دراسة حول التعديلات التي تضمنها الأمر 05 -02، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018.
9- نوح عبد الله، "بناء المنظومة القانونية للدول الفتية بين تقليد المستعمر والأصالة القانونية"، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 01، 2014.

رابعا: الملتقيات

1- نسيمة حيفري، "العولمة الثقافية وأثارها على هوية الشعوب العربية"، المؤتمر الدولي الثامن "التنوع الثقافي" طرابلس، 21-23 ماي، 2015.

خامس: الكتب بالفرنسية

1- Jean louis Bergel, « théorie générale du droit », 5émé édition, Dalloz, Paris, 2012.
2- Triki Fathi, « la stratégie de l'identité », Arcantéres, édition, 1998.
3- Khalfoune Taher, « le domaine public en droit Algérien, réalité et fiction », Edition l'Harmattan, paris, 2004.
4- Claude Boquet, « la traduction juridique, fondement et méthodes », de Boeck, Paris, 2008.
5- Catherine Haguenau Moizard, « introduction au droit comparé, Dalloz, 2018.
6- Santi Romano, « l'ordre juridique », Dalloz, Paris, 2002.
7- Philippe jestaz, « le droit », 9éme édition, Dalloz, Paris, 2007.

سادسا: المقالات بالفرنسية

1- Ahmed Mahiou, « Rupture ou continuité du droit en Algérie », RASJEP, numéro spécial, 20éme année.
2- D. Zennaki, « la fiabilité de la traduction des textes juridiques en Algérie, in Annales de l'université d'Alger, numéro spécial, 2012